النجيفي: جازفنا لاختيار أعضاء مفوضية الانتخابات

بغداد / المدى

دعا رئيس مجلس النواب العراقي، امس الخميس، أعضاء مفوضية الانتخابات الجدد إلى عدم الانحياز إلى إي طرف سياسي، وفي حين أكد أن المجلس جازف لحسم قضية اختيارهم ولن يسمح لأي جهة سياسية بالتدخل في عمل المفوضية، أشار إلى أن المقعد التاسع سيحسم خلال الأسبوع المقبل.

وقال اسامة النجيفي في بيان صدر عن مكتبه على هامش لقائه أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات السابقين والذين صوت عليهم مجلس النواب مؤخراً، وتلقت المدى نسخة منه، إن "المفوضية السابقة حظيت بثقة المجلس مرة أخرى عندما صوت بعدم سحب الثقة عنها"، داعياً الأعضاء الجدد إلى "تحقيق العدالة الكاملة في تطبيق القوانين الخاصة بالمفوضية وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات المقبلة وعدم الانحياز إلى أي طرف من الأطراف السياسية".

وأكد النجيفي أنه "جازف بطريقة أو بأخرى لإنهاء وحسم موضوع اختيار أعضاء المفوضية على الرغم من أن عملية الاختيار لم تلقى قبولاً لدى بعض الأطراف في المجلس"، مشيراً إلى أنه لن يسمح "ولا الشعب العراقي سيسمح بتدخل أي جهة سياسية في عملكم وهو برأينا جريمة بحق الشعب العراقي وبحقكم".

وأعرب النجيفي عن "دعم مجلس النواب الكامل للمفوضية إلى الأيام الأخيرة من عمره".

وعلمت المدى ان أعضاء مفوضية الانتخابات الثمانية ادوا امس الخميس، اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى.

وقال مصدر بمجلس القضاء الأعلى إن "أعضاء مفوضية الانتخابات الثمانية أدوا، اليوم، اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود".

وكان مجلس النواب العراقي صوت في جلسته الـ٢٣ التي عقدت، في (١٧ أيلول ٢٠١٢)، على ثمانية أعضاء جدد لمجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهم سربت مصطفى رشيد، وسيروان احمد رشيد، كمرشحين عن التحالف الكردستاني، وسرور عبد حنتوش، وكاطع مخلف كاطع الزوبعي، كمرشحين عن القائمة العراقية، كما صوت المجلس على مرشحي التحالف الوطني وهم صفاء إبراهيم جاسم حسن، ومقداد حسن صالح، ووائل محمد عبد علي، ومحسن جباري محسن.

ولم يصوت المجلس على المرشح التاسع لشغل عضوية مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لوجود خلافات بين الكتل السياسية وهما المرشحين يوبرت بونيل ايلية مرشح المكون المسيحي من محافظة كركوك وكلشان كمال علي مرشح المكون التركماني من محافظة بغداد.

ولاقى التصويت على أعضاء المفوضية انتقادات كبيرة، إذ انتقد النائب عن التحالف الوطني شيروان الوائلي، آلية التصويت، محملاً رئاسة البرلمان مسؤولية الموضوع، فيما أشار إلى أن التصويت لشخص غير معروف مخالف للدستور العراقي.

كما انتقد نائب عن محافظة البصرة، عدم تمثيل المحافظة ضمن أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مطالباً باختيار مرشح عن البصرة ضمن أعضاء المفوضية، وأعلنت لجنة المرأة والطفل في مجلس النواب، عن انسحابها من جلسة التصويت على الأعضاء الجدد لمفوضية الانتخابات لعدم وجود امرأة بين المرشحين، فيما حملت مجلس النواب المسؤولية.

وانتقد أيضاً النائب عن كتلة التغيير الكردية سردار عبد الله، تصويت مجلس النواب على أعضاء مفوضية الانتخابات، وفيما دعا أعضاء لجنة الخبراء الخاصة باختيار أعضاء المفوضية إلى الاعتراض على هذا الأمر، اعتبر أن عملية الاختيار تمت من قبل رؤساء الكتل.

واعتبر عضو مجلس النواب عن المكون المسيحي عماد يوخنا، في (١٨ أيلول ٢٠١٢)، أن تصويت البرلمان على ثمانية أعضاء لمفوضية الانتخابات جرى بشكل "حزبي وطائفي"، مطالباً بزيادة المقاعد لـ"إعطاء" حق الأقليات والمرأة.

وكانت محافظة صلاح الدين كشفت، أول أمس الثلاثاء (١٨ أيلول ٢٠١٢)، عن توجيه شيوخ وأهالي المحافظة دعوة لممثليهم بالبرلمان للانسحاب من القائمة العراقية، متهمين إياها بعقد "صفقات ليلية" للتصويت على أعضاء مفوضية الانتخابات وفقا لحساباتها.

فيما اتهم النائب عن القائمة العراقية شعلان الكريم، اليوم الخميس (٢٠ أيلول ٢٠١٢)، قيادي في القائمة بالاتفاق مع جهات معروفة للاستحواذ على مقعد المحافظة في مفوضية الإنتخابات لصالح محافظة الانبار، محذراً قادة القائمة من "شرخ الشارع السني" إذا لم يتراجعوا عن هذا الموقف.

واعتبرت كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري، أن جميع المكونات ممثلة في مفوضية الانتخابات، وفيما تعهد بدعم تخصيص المقعد التاسع للمكون المسيحي، لفت إلى أنه يمكن للمفوضين الجدد أن يجتمعوا ويختاروا رئيسهم.

يذكر أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تشكلت بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ في (٣١ أيار ٢٠٠٤)، لتكون حصراً السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق، والمفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون، سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تكن للقوى السياسية العراقية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية، بخلاف أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب.

ائتلاف المالكي: الهاشمي انتهى والعراقية لن تعترض على إعدامه

بغداد / المدى

اكد ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه نوري المالكي ان القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي انتهى من العمل السياسي في العراق ولم يعد له وجود على الخارطة السياسية، فيما كشف عن ان القائمة العراقية لم تكترث لقرار الحكم الصادر بحقه.

وقال القيادي في الائتلاف علي الشلاه في تصريح صحفي إن "الهاشمي انتهى من العمل السياسي في العراق وحكم القضاء قطع كل نقاش في امره"، مؤكدا انه "لا يوجد اي طرف يتجرأ اليوم على وصف الهاشمي بأنه بريء".

واوضح الشلاه أن "حديث الهاشمي ليس اكثر من انه متهم فار عن وجه العدالة يحاول ان يشوش على العملية السياسية وهذا لن يحصل"، مبينا ان "نواب القائمة العراقية لم يكترثوا له بعد تأكدهم من انه ضالع في الجرائم التي اعلنت".

وكان الهاشمي قد حذر يوم امس من ان قرار الحكم الصادر بحقه سيؤدي الى ارباك في العملية السياسية في العراق مالم تتم معالجته.

من جانب اخر طالب نائب في ائتلاف دولة القانون الحكومة باتخاذ الاجراءات حول صرف راتب نائب رئيس الجمهورية المحكوم عليه بالاعدام غيابيا طارق الهاشمي.

وقال النائب صادق اللبان ان "على الجهات الحكومية ذات العلاقة اتخاذ اجراءات سريعة حول ما تسرب من معلومات باستمرار صرف الراتب الشهري للهاشمي على الرغم من صدور حكم الاعدام بحقه بتهم ارهابية".

وأضاف ان "غياب الهاشمي عن منصبه ومهامه منذ فترة طويلة لايستحق اخذ أي استحقاقات او امتيازات مالية ووظيفية واذا حصل العكس فيجب على المسؤولين محاسبة الجهات التي صرفت له الراتب" مؤكدا "عزمه اثارة القضية وطرحها في مجلس النواب لاتخاذ الاجراءات القانونية بهذا الصدد".

وأشارت بعض المصادر الى ان نائب رئيس الجمهورية المحكوم عليه بالاعدام غيابياً طارق الهاشمي مازال يتسلم راتبه الشهري على الرغم من الحكم عليه بالاعدام.

وكانت المحكمة الجنائية المركزية اعلنت الاحد [٩ ايلول] عن اصدار حكم الاعدام غيابيا بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ومدير مكتبه احمد قحطان.

وكان الهاشمي قد ترك بغداد في كانون الاول الماضي واقام في اقليم كردستان بحماية رئيس الإقليم مسعود بارزاني، ثم توجه في نيسان الى تركيا، حيث يقيم الآن بحماية الحكومة التركية، التي اعلنت على لسان رئيس وزرائها رجب طيب اردوغان، انها تدعمه وستواصل دعمه، كما اعلن مسؤولون اخرون في تركيا انهم لن يستجيبوا لمذكرة الانتربول، ولن يلقوا القبض على الهاشمي.

التيار الصدري: لدينا تحفظات على قانون الدفع بالآجل والبولاني يطالب بضمانات

بغداد / المدى

قال النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري جواد الشهيلي نحن مع قانون الدفع بالآجل بشرط ان يتم اقرار تحفظاتنا على القانون.

واضاف الشهيلي في تصريح لوكالة كل العراق امس "نحن مع التحفظ على قانون الدفع بالآجل واذا تم اقرار هذه التحفظات سنكون مع القانون".

وتابع ان "اهم التحفظات هي ان توزع المشاريع على الوزارات لا على القطاعات وان يكون هناك سقف زمني لنسبة الفائدة وسقف للمدة الزمنية للتسديد".

واوضح ان "من بين تحفظاتنا هي ان تكون هناك تعهدات من رئاسة الوزراء بالاشراف عليها من دون وجود تعاقدات متلكئة وغير كفوءة".

من جانبه اكد وزير الداخلية السابق جواد البولاني،الخميس، أن اقرار قانون البنى التحتية سيمثل خطوة مهمة لمضاعفة فرص التنمية والاعمار في البلاد،فيما دعا الى وضع ضوابط لتحديد نسبة الفائدة على القروض المقدمة للعراق.

وقال البولاني في بيان صدر عن مكتبه "إن "اقرار مشروع قانون البنى التحتية يمثل خطوة مهمة لمضاعفة فرص التنمية والاعمار في البلاد"،مبينا إن "من الضروري وضع ضوابط لتحديد نسبة الفائدة على القروض التي ستقدم للعراق لدعم عملية التنمية فيه".

واضاف البولاني أن "تحديد نسبة فائدة معقولة على القروض امر مهم للحد من عمليات هدر المال العام ومنع الفساد الاداري".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي جدد امس،الاربعاء،على هامش ترؤسه الاجتماع الدوري للهيئة التنسيقية العليا للمحافظات غير المنتظمة بإقليم الدعوة إلى "إقرار مشروع قانون البنى التحتية الذي يدخل في اطار تنمية الناتج القومي".

وسبق وأن دعا رئيس الحكومة نوري المالكي، في (١٥ أيلول ٢٠١٢)، خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى البرلمان على هامش استضافته، إلى التصويت على مشروع قانون البنى التحتية، وفي حين أكد أن المشروع يتضمن إزالة التجاوزات وإيجاد حلول للمتجاوزين، أشار إلى أنه سيتم التعاقد مع شركات رصينة في دول اليابان وكوريا والصين لتنفيذ مشاريع البنى التحتية، كما طالب مجلس النواب بتخصيص ٣٧ مليار دولار للنهوض بالبنى التحتية للبلاد.

وكانت رئاسة مجلس النواب قررت خلال جلسة البرلمان الـ٢٣ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي عقدت، الاثنين، (١٧ أيلول الحالي) تأجيل التصويت على قانون البنى التحتية لعدم اكتمال النصاب القانوني، فيما منحت الأعضاء أسبوعاً لإعطاء ملاحظاتهم لإعادة للتصويت.

ولاقى القانون ردود فعل من مختلف الكتل، حيث أكد التحالف الوطني العراقي بزعامة إبراهيم الجعفري، أمس الثلاثاء (١٨ أيلول ٢٠١٢)، على ضرورة تشريع قانون البنى التحتية بعد رفع التحفظات المثارة بشأنه واستبدالها، وفي حين دعا إلى ضرورة الإسراع بالتصويت على القوانين المطروحة في مجلس النواب، أشار إلى أهمية توحيد مواقف جميع مكوناته.

فيما أكدت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، في (١٥ أيلول ٢٠١٢)، أنها لن تصوت على مسودة القانون من دون إجراء تعديلات عليه، وطالبت بتحديد المناطق الجغرافية التي يتم فيها تنفيذ المشاريع بعد تشريع القانون، فيما وصف النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، رفض بعض النواب لقانون البنى التحتية بـ"السياسي وغير المهني"، مؤكداً أن الكتل السياسية ستدعم القانون، وحمل المعترضين عليه المسؤولية أمام الشعب العراقي.

واعتبرت لجنة الخدمات في مجلس النواب، في (١٦ أيلول الحالي) أن مسودة قانون البنى التحتية بصيغتها الحالية لا يؤيدها سوى ائتلاف دولة القانون، فيما استبعدت تصويت مجلس النواب على القانون من دون تعديله، فيما اعتبرت كتلة العراقية الحرة أن عدم التصويت على قانون البنى التحتية "خيانة للوطن"، داعية إلى ألا يكون الدافع سياسيا وراء عدم التصويت على القانون، كما أكدت أنه ستتم الاستعانة بالشركات التي أنشأت في السابق الخطوط السريعة بين المحافظات.

يذكر أن قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية شهد اشتداداً بالخلاف بين الكتل البرلمانية مما اضطر مجلس النواب في ٣٠ آب ٢٠١٢ إلى تأجيل التصويت عليه.

الحكيم يدعو شباب الربيع العربي إلى ثورة الكترونية

بغداد / المدى

دعا زعيم المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم، الخميس، شباب الثورات العربية إلى قيادة ثورة الكترونية كبرى لنصرة الرسول (ص)، فيما طالب المجتمع الدولي بتشريع قانون دولي يجرم الإساءة الى الأديان السماوية.

وقال عمار الحكيم خلال الملتقى الثقافي الأسبوعي، إن "على شباب الثورات العربية وهم الشباب المسلم الواعي أن يقودوا ثورة الكترونية كبرى لنصرة الرسول الكريم (ص) واستخدام التقنيات الحديثة في رد واعٍ وحضاري بالكلمة والموعظة الحسنة"، مؤكداً على ضرورة "العمل على بلورة عمل إسلامي وموقف دولي بحق ممارسات الإساءة التي يتعرض لها الإسلام".

وحذر الحكيم من "الممارسات التي تعمل على زرع الحقد والكراهية بين الشعوب وتوفر فرصة يغتنمها أولئك المنحرفون في كلا الطرفين"، معتبراً أن "ذلك يؤدي إلى إشعال حرب على أساس العقيدة والدين بين الشعوب".

وأشاد الحكيم بـ"التظاهرات السلمية والحضارية التي عمت العالم العربي والإسلامي للتعبير عن الاستهجان الشديد بالعمل المشين والمخجل في الإساءة إلى الذات المقدسة لرسول الرحمة والإنسانية"، معرباً عن شكره لـ"وقوف أبناء الشعب العراقي ومعهم تنظيمات تيار شهيد المحراب في عموم المحافظات في إدانتهم لمثل هذه الممارسات".

كما أعرب الحكيم عن شكره "للإخوة المسيحيين في العراق وفي الشرق الأوسط"، مشيداً بـ"موقفهم الواضح في الإدانة والاستنكار".

وطالب الحكيم منظمات المؤتمر الإسلامي والتعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة بـ"تشريع قانون دولي يجرم ازدراء الأديان السماوية تحت أي ذريعة كانت"، داعياً الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى "العمل الجاد لوضع حد لمثل هذه الإساءة البليغة وما تخلفها من حقد وكراهية في المجتمعات".

ولاقى الفيلم الأميركي المسيء لشخص الرسول محمد (ص) ردود فعل غاضبة في العديد من الدول الإسلامية والمراجع الدينية، كما أدان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الإساءات المتكررة للمقدسات الدينية وخاصة ما تضمنه الفيلم الأميركي "المسيء للمسلمين وقيمهم النبيلة"، داعياً أتباع الديانات السماوية إلى محاصرة "العنصرين وعدم نشر أفكارهم الخطرة، فيما حذر من فتح أبواب "العنف والفوضى" بين الشعوب بسبب الفيلم.

وتظاهر العشرات من المواطنين وأتباع التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر في محافظات نينوى والأنبار والبصرة وواسط الديوانية وديالى والنجف، للتنديد بالفيلم والمطالبة بطرد السفير الأميركي من العراق ومقاطعة البضائع الأميركية والإسرائيلية، وسن قوانين تمنع التعامل مع الدول التي تسيء إلى الإسلام ورموزه.

وكان آلاف المصريين تظاهروا أمام السفارة الأميركية في القاهرة وأنزلوا العلم المرفوع فوقها وأحرقوه ورفعوا مكانه راية سوداء تنديداً بالفيلم، كما شهدت تونس واليمن والمغرب ودول أخرى تظاهرات مماثلة.

لكن الاحتجاجات تحولت إلى تظاهرات دموية في ليبيا حيث قتل السفير الأميركي كريس ستيفينز واثنان من حراسه وموظف مالي قتلوا بهجوم مسلح استهدف القنصلية الأميركية في بنغازي شرق البلاد في (١١ أيلول ٢٠١٢).

ودانت وزارة الخارجية العراقية الحادثة معتبرة أنها اعتداء على حرمة البعثات الدبلوماسية وانتهاك صارخ لمبادئ العلاقات الدولية، فيما شددت على أن المهاجمين لا يمثلون الشعب الليبي.

وعنوان الفيلم الذي أثار غضب العديد من المسلمين في العالم هو "براءة المسلمين" من إخراج الأميركي الإسرائيلي سام باسيل، وهو مستثمر عقاري ٥٤ عاماً، وقد اعتبر في حديث لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية أن "الإسلام سرطان".

يذكر أن هذا الفيلم لقي دعم القس الأميركي تيري جونس الذي كان أقدم على حرق نسخ من القرآن الكريم في نيسان ٢٠١٢، وأثار حفيظة المسلمين والمسيحيين في آن الذين رفضوا المس بأي معتقدات دينية.

منظمة: قائد عمليات دجلة مطلوب قضائياً لمشاركته في الأنفال

أربيل / المدى

قالت منظمة خاصة معنية بشؤون جينوسايد الكرد امس الخميس، ان قائد قوات عمليات دجلة مطلوب قضائيا في المحكمة الجنائية العليا، وقد شارك في عمليات الانفال ضد ابناء الشعب الكردي.

وكان رئيس الوزراء العراقي، والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي قد امر بتشكيل قيادة عمليات دجلة، وفقا لقرار ديواني برقم (٣٧٢) الصادر في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٢، على ان يتم اخضاع جميع قوات الداخلية والدفاع، في ديالى وكركوك لهذه القيادة.

وقال مسؤول مكتب اقليم كردستان لمنظمة مراقبة الجينوسايد احمد مجيد لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) اليوم ان "القائد العام لقوات عمليات دجلة عبد الامير الزيدي كان ضابطا برتبة رفيعة ابان حكم حزب البعث المحظور".

واضاف مجيد ان "الزيدي مطلوب قضائيا في المحكمة الجنائية العليا، في حين تم تعيينه من قبل رئيس الحكومة قائدا لقوات عمليات دجلة" مؤكدا على ان "الزيدي شارك في عمليات الانفال ضد الشعب الكردي، وان المنظمة المعنية بجينوسايد الكرد تعرب عن قلقها لتوليه منصبا قياديا عسكريا". بحسب قوله.

وحاولت وكالة كردستان للانباء(آكانيوز) الاتصال بقائد عمليات دجلة عبد الامير الزيدي، الا انها لم تنجح في تلقي اي رد منه بشأن موقفه من المسألة، لعدم اجابته على الاتصالات الهاتفية.

وتأسست منظمة مراقبة كوردوسايد عام ٢٠٠٢ وهي منظمة مدافعة عن ملف الانفال وضحايا المتعرضين للقصف الكيماوي، لديها فروع في اجزاء كردستان الاربعة ومعظم الدول الاوروبية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون